

العقل السليم في الجسم السليم ، لقد استوعبت الأمم على مر العصور هذه الحكمة فسعت حادثة إلى بلورة الفكر الرياضي ، من خلال تنظيمه وجعله جزءا من الحياة وهكذا نجد أن أقدم الأمم والحضارات قد عرفت الرياضة وأدخلتها في نمط حياتها بأشكال متنوعة وبأساليب مختلفة .

حتى أن الحضارة الإسلامية نجدها قد سارت على نفس المنوال ، معطية للرياضة بعدا آخر ، بعدا يعتمد على الرياضة كجزء من حياة الإنسان . وكأسلوب يحافظ به ومن خلاله الإنسان على سلامة حياته ، وهو صميم المعتقد وصبغ العبادة ، فنجد أن الإسلام قد أطر الرياضة في بعدها الديني ، وكثيرة هي النصوص القرآنية الدالة على أهمية الرياضة ، حتى أن العبادة التي نقوم بها وفي محملها هي رياضة في البعد المادي منها . وهي تهدف أساسا إلى المحافظة على السلامة الجسدية ، فهي تشكل بذلك نقطة التقاء مع الرياضة ، وتأقي كذلك السنة النبوية الشريفة (القولية والفعلية) لتؤكد على ذلك ، فكثيرة هي الأفعال التي قام بها النبي صلى الله عليه وسلم التي تعتبر من صميم لعمل الرياضي ، ومثال ذلك سباقه مع أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها ، وقد كان ذلك مرتين ، كل ذلك حرصا من النبي المصطفى على سلامة وصحة المسلمين ، وأكثر من ذلك نجد أن السنة القولية في هذا المجال كثيرة منها قوله صلى الله عليه وسلم (علموا أولادكم الرماية والسباحة وركوب الخيل)

فهكذا نجد أن الإسلام ومن خلال القرآن الذي يشكل دستور الأمة وكذا السنة النبوية الشريفة ، قد شكل الإطار القانوني والتشريعي للرياضة والحدود التي ينبغي أن تفهم فيها هذه الأداة ، وكذا ضوابطها وأهميتها ، وهو ما يشكل في الأخير حماية وسندا للرياضة وللممارستها أيضا .

ومن هنا تأتي أهمية الحديث عن التشريع الرياضي ودوره في تقدم وتطور الأداء الرياضي ، فالمدول التي أدركت أنه لا يمكن الحديث عن تطور في الأداء الرياضي سارعت إلى إصلاح منظومتها القانونية والتشريعية المتعلقة بالرياضة مع ما يستجيب إلى تطلعات النخبة الرياضية .

والجزائر ككل الدول قطعت أشواضا في مجال التشريع الرياضي من خلال مجمل النصوص القانونية المنظمة والضابطة للعمل الرياضي ، إلا أن التشريع في المجال الرياضي في الجزائر إذا ما قورن بالتشريعات الرياضية في الدول التي استطاعت أن تحقق تقدما في هذا المجال نجدها مازالت في طور النمو ، وهي القضية التي سننتقل منها في هذه المداخلة من خلال التطرق إلى مجموعة من المحاور تشكل في مجموعها بحثا في واقع التشريعات الرياضية في الجزائر ، وهذه المحاور هي كالآتي :

- أهمية التشريع القانوني في تنظيم الرياضة .

- الطبيعة القانونية والفنية للتشريعات الرياضية في الجزائر .

- أسباب ضعف التشريعات الرياضية في الجزائر .

- تأثير ضعف التشريع الرياضي على الأداء الرياضي

المحور الأول: أهمية التشريع القانوني في تنظيم الرياضة

يمكن في البداية أن نعطي تعريفا للتشريع الرياضي ، هذا أمام غياب تعريف قانوني أكاديمي للتشريع الرياضي ، وعلى هذا الأساس فالتشريع الرياضي هو ((مجموعة القواعد القانونية المنظمة والضابطة للحياة الرياضية)) ، والتشريع الرياضي له من الأهمية ما يجعله ركنا في البناء الرياضي ، فوجوده مرتبطا أساسا بالوجود الرياضي وجودا وعدم . أي أنه لا يمكن تصور رياضة بدون قواعد تضبطها وتبين كيفية ممارستها ، وأن هذه القواعد في النهاية ما هي إلا قواعد قانونية تشريعية تختلف عن بعضها البعض من حيث مجال التطبيق والآثار لا غير ، أما من الناحية الفنية القانونية فهي سواء ، وستعرض لهذا المحور من خلال أربع نقاط ندرس ونبين فيها وبالتفصيل الأهمية البالغة للمجال التشريعي في الحياة الرياضية .

01- التشريع القانوني يشكل الإطار المنظم للعملية الرياضية ويدعم مجال

الاستثمار في هذا المجال

إن القاعدة القانونية تهدف أساسا إلى تنظيم العلاقات وتبيان الحقوق وتحديد الحدود بغية تفادي التجاوزات التي تنتج عنها ومن خلالها شتى النزاعات ، فالقاعدة القانونية تأتي لتحد من كل هذا ، فهي الإطار المنظم والضابط للعملية والحياة الرياضية ككل ، وهي الأداة التي بواسطتها يتم توضيح كافة الأمور المتعلقة بالجانب الرياضي ، وكذا الوسيلة التي يتم بواسطتها أيضا شرح وتفسير كل غموض أو تأويل قد يكتنف المجال التنظيمي .

هذا كما أن أهمية التشريع الرياضي لا تقتصر فقط على مجرد التنظيم والتفسير ، بل ينعدي ذلك إلى دعم الاستثمار في المجال الرياضي ، ولا يخفى على أحد ما لهذا من فائدة على الاقتصاد الوطني ، فقد تغير مفهوم الرياضة في السنوات الأخيرة بعد أن تحول إلى قطاع اقتصادي مستقبلي رئيسي يمكنه المساهمة في ازدهار البلدان من الناحية الاقتصادية فلم تعد الرياضة مجرد نشاطا ترفيهي اجتماعي يستهدف بناء الإنسان نفسياً واجتماعياً، بل أصبحت نشاطا اقتصاديا يحتمل الربح والخسارة وهذا ما أدركته الدول الصناعية الكبرى فأصبحت تتعامل مع الرياضة كصناعة حقيقية تدخل فيها استثمارات ورؤوس أموال ضخمة ولكن في الجزائر الرؤية مازالت غير واضحة في التعامل مع الرياضة كصناعة، فمازال المستثمرون ينظرون إلى هذا المجال باعتباره غير آمن ، يقول **عديلي القيمي** مدير إدارة التسويق والاستثمارات بالنادي الأهلي الذي يطلق عليه مهندس الصفقات عن أهمية الرياضة كصناعة: إن الرياضة أصبحت منذ وقت ليس بغيره أهم الصناعات التي تشكل جانبا اقتصاديا في الدول حيث تتضمن

استثمارات ضخمة ولم تصبح الرياضة الآن مباريات للترفيه بل أصبحت صناعة ترتبط بها العشرات من الصناعات الأخرى فأصبح هناك تكنولوجيا للملاعب والأدوات والملابس والإحصاء والتوثيق والرياضة هنا ليست كرة قدم فقط، ولكن هي كل رياضة لها شعبية ويقدر هذه الشعبية بقدر ما تصبح الصناعات المرتبطة بها صناعات حيوية وهامة ومؤثرة في اقتصاديات الدول وليس الأتية مشيراً إلى أن العوائد التي تدرها الرياضة الآن أصبحت بحجم أمور أخرى لا يفوقها سوى السلاح والتكنولوجيا الإلكترونية والبرترول. وأشار إلى أن أهمية الرياضة تكمن في كونها سلعة استراتيجية تفس مصالح وسعادة ورغبة الشعوب فعندما يفوز فريق ذا شعبية كبيرة أو منتخب قوي تربي ترى الفرحة أو الحزن الذي يترتب على النتيجة. وبضيف: بالنظر إلى الأحداث الرياضية الكبرى والدورات الأولمبية وحجم الأموال التي يتم تداولها سواء من بداية الاعداد للدورات الأولمبية أو حتى أثناءها وحجم التطور التكنولوجي الذي يحدث استعاباً لهذه الدورات يتضح لنا أن الرياضة أصبحت تتطلب استثمارات عالية ورؤوس أموال ضخمة، وهكذا تتحول الرياضة إلى اقتصاد وإدارة ناجحة وانتهى عصر اللاعب الفردي المتفوق الموهوب الذي يسجل في اللحظة الأخيرة دائماً هدف الفوز أو عصر اللاعب الموهوب الذي يحصل لفرقة على النصر. وبضيف القبيعي: لا يمكن أن تنفق هذه الملايين على هواة لا يكرسون جهدهم على اللعب فنادراً ما كان يعتمد في اللاعب على الموهبة فقط، أما الآن فالسرعة والموهبة والقوة والإعداد سواء بدني أو نفسي أو سلوكي أو ثقافي فمن الممكن أن يكون اللاعب يملك كل شيء ولكن تنقصه الثقافة الاحترافية فيؤدي بدون أن يعرف الهدف الذي يجعله يلعب فيلعب بشكل مزاجي ولكن عندما تصل لقمة الاحتراف يكون الانضباط هو سيد الموقف لا مجال للعواطف ولكن مصالح يتم تداولها كل طرف له حقوق وعليه واجبات، ويجب تحديد هذه الواجبات بدقة شديدة جداً.

كما يرى د. علاء صادق الناقد الرياضي أن الاستثمار في الرياضة اليوم رفع من مستواها إلى 100% وفي نفس الوقت استفادت الرياضة من الاستثمارات بطريقة غير عادية فهو يساعدنا في اختيار الحكام وأفضل اللاعبين والمدربين وأفضل تغطية تلفزيونية، لقد أصبحت الرياضة الآن مصدر دخل هائل في العالم كله وتجارة كرة القدم حدث فيها تغيرات هائلة على مر الزمن ففي عام 1928 قام أمين الصندوق للاتحاد الدولي لكرة القدم الفيفا ويدعى هيرش وأعلن أن الاتحاد لديه عجز في الميزانية قدره 6 آلاف فرنك سويسري، أما الآن فإن الاتحاد الدولي لكرة القدم يعطي إعانة سنوية لكل دولة من أعضائه تزيد على 1.5 مليون دولار علماً بأن عدد أعضائه يزيد على 200 دولة أي أن الاتحاد الدولي يعطي مساعدات تتراوح بين 250 مليون دولار و 300 مليون دولار سنوياً وذلك لتطوير كرة القدم وهذا يعكس حجم ومدى نجاح اقتصاد كرة القدم في العصر الحديث، وكل هذا التنفيذ في كرة القدم أثر بشكل كبير على أسعار اللاعبين حيث كان أغلى لاعب سعره ألف جنيه استرليني، أما زين الدين زيدان الجزائري فقد وصل أجره إلى 50 مليون دولار قبل أن يعتزل وهذا التقدم الهائل في الأسعار يوضح أن الرياضة تحولت من هواية وممتعة إلى صناعة تعد من أنجح المجالات للاستثمارات وذلك نحد أنه بمعدل كل عام تظهر قناة رياضية جديدة وأكبر دليل على أهمية الرياضة كصناعة هو تصارع أقوى خمس دول على تنظيم دورة الألعاب الأولمبية 2012 وهي الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا وفرنسا وإسبانيا كل هذه الدول تبحث عن الاقتصاد من هنا أصبح كل شيء في الرياضة فإذا لم ترتبط الرياضة بالاستثمار فعلى الرياضة السلام وعند تستثمر الرياضة بأسلوب صحيح تصبح أعلى مجالات الربح.

يقول هزاع: أولى الخطوات لنجاح هذه الاستثمارات أن يعرف أصحاب هذه المكان على حقوقهم بتحديد ماذا نملك ونقسم ما لا نملكه وترتقي به ونقدمه في أي صورة ثم نبحث عن أفضل الوسائل لتسويقه وهي أن نضع المستهلك بأنه يحتاج إلى هذا الشيء، كما أنه يجب تعديل اللوائح والقوانين لكي تدعم الاستثمار في المجال الرياضي والتوسع في إنشاء الأندية الرياضية وأن يساهم الأعضاء أو الممارسون في دعم الأنشطة الرياضية الموجودة بهذه الأندية فالدولة لا تستطيع أن تبني منشآت رياضية ولا أن تدفع تكلفة الأنشطة الرياضية، ولذلك يجب جذب رجال الأعمال لحوض هذا المجال وتقدير المستثمر الذي يستثمر في مجال الرياضة، ثم التسويق، إما تسويق نشاط وإما تسويق لاعب فاللاعب يجب أن يكون متميزاً أو متفوقاً في لعبته، وكذلك يجب إزالة كل العوائق التي تواجه الأندية الخاصة وتعديل القانون بحيث يسمح لهذه الأندية بأن تشارك في الأنشطة الرياضية وخاصة أنها لا تكلف الدولة أي مبالغ مالية.

التشريع القانوني آلية فعالة لحل الخلافات الرياضية

كما تكن الأهمية البالغة لتشريع الرياضي في كونه آلية فعالة لحل النزاعات والخلافات التي قد تحدث نتيجة ممارسة الرياضة ، فهو بذلك الوسيلة التي يتم بواسطتها تحديد الحقوق والواجبات ، ومن خلالها فض النزاعات التي قد تحدث .

التشريع القانوني يوفر حماية للممارسي الرياضة

إن التشريع الرياضي بالإضافة إلى كونه وسيلة هامة في حل الخلافات الرياضية ، فهو يشكل أيضاً عنصراً مهماً لحماية للممارسي الرياضة ، وهذا من خلال حماية حقوق الرياضيين ، سواء بضمنان حقوقهم المكتسبة نتيجة الممارسة الرياضية وهو ما يسطرح عليه بالحقوق المعنوية الأدبية ، أو حماية أيضاً حقوقهم المادية نتيجة الأداء أو نتيجة الإصابات ، فالتشريع الرياضي يأتي ليشكل الإطار القانوني الذي يوفر الحماية للرياضيين ، وهو ما يشكل في الأخير حماية أكيدة ويعطي بذلك دفعا قويا للممارسي الرياضة ، بغية الحصول على أداء رياضي فعال كما ونوعاً .

التشريع القانوني يعكس درجة اهتمام الدولة بالرياضة

لقد أصبح اليوم من أهم المعايير التي بواسطتها يمكن قياس درجة اهتمام الدولة بالمجال الرياضي ، هو معيار مدى توفيرها لمنظومة قانونية قادرة على ضبط الأداء الرياضي والحياة الرياضية ككل ، فهكذا نجد أن الدول بالإضافة إلى اهتمامها بالإمكانات المادية من أجل الحصول على الموافقة على استضافة بعض المناسبات الرياضية الدولية نجدها أيضاً تهتم بالجانب التشريعي الذي لا يقل أهمية عن الجانب المادي .

المحور الثاني : الطبيعة القانونية والفنية للتشريعات الرياضية في الجزائر

إن التشريعات الرياضية لا تختلف عن باقي التشريعات الأخرى ، فالاختلاف طفيف ولا يتعدى مجال العمل فقط ، أما من الناحية القانونية والفنية فالأمر سيان ، والقواعد القانونية الرياضية في قراءة قانونية بعدها لا تختلف عن باقي التشريعات والقوانين الأخرى ، فالمعالجة دقيقة واللغة قانونية صرفة وسليمة ، خالية من كل العيوب التي تعترى النص القانوني ، بالإضافة إلى كل هذا فالتشريع الرياضي في بعض النصوص التي استوفقتنا للدراسة والتحليل بصفتنا قانونيين ، لاحظنا عليها المعالجة القانونية ، وتفسير ذلك سنتطرق إليه من خلال النقاط التالية :

طبيعة القواعد القانونية الرياضية

إن طبيعة القاعدة القانونية تفهم في تأويلات عديدة ومناخ كثيرة ، إلا أن الدراسة هنا ستقتصر على القاعدة القانونية الرياضية من حيث كونها قاعدة قانونية أمرة ، أو مكملة مفسرة وشارحة ، والفرق بين هذين النوعين لا يظهر فقط كون أن القاعدة القانونية الأمرة هي قاعدة لا يجب الاتفاق على مخالفتها وأنها من النظام العام ، بل أكثر من ذلك فالرؤية تتعدى ذلك ، فهي تعكس مدى قوة التشريع وقدرته على التنظيم وصلابته في مواجهة المواضيع ، وغلق كافة التأويلات والتفسيرات التي قد تنتج عن القاعدة المكملة أو المفسرة ، وفي ذلك قوة ومثانة للتشريع الذي يستطيع من خلال قواعده الأمرة التصدي بحمل المواضيع وتنظيمها تنظيمًا محكمًا ، فيحتمي بذلك الحقوق ويرتب الواجبات وما ينجر من جزاءات نتيجة مخالفة هذه القواعد .

والملاحظ على يحمل القواعد القانونية المنظمة للمجال الرياضي أنها في أغلبها قواعد مكملة مفسرة وشارحة ، وهو الأمر الذي ينبغي القول معه أن التشريع الرياضي لم يصل بعد إلى الاكتمال والنضج القانوني ، بحيث يصبح قادرا على التنظيم والمعالجة والتطرق للمواضيع في جدية وصرامة قانونية.

مصدر التشريعات الرياضية

إن الحديث عن مصادر التشريع أو مصدر القانون له أهمية بالغة ، ومصدر التشريع الرياضي في هذه الدراسة يقصد به الهيئة التي تتولى مهمة التشريع في الجانب الرياضي ، وهذه الفكرة قراءات متعددة ، فهي تعكس مدى مكانة هذا التشريع ضمن النظام القانوني ككل في الدولة ، والملاحظ على التشريع الرياضي في الجزائر أن السلطة التنفيذية هي من تتولى مهمة التشريع في هذا الجانب ، وأن السلطة المحول لها هذا العمل هي غائبة في كثير من النصوص الرياضية ، ولعل من المنصف القول بأن السلطة التشريعية في الجزائر هي سلطة غائبة ومغيبية تماما عن دورها ليس في المجال الرياضي وحسب بل في كل مجالات الحياة ، هذا رغم أن التشريع في هذه الميدان ((الميدان الرياضي)) هو من صميم اختصاصاتها وينص الدستور .

كما يجب التطرق أيضا إلى مصدر القاعدة القانونية الرياضية من حيث موقعها في النظام القانوني ، ويمكن إبداء الملاحظات التالية :

- أن القاعدة القانونية الرياضية صلتها بالقاعدة الدستورية شبه مقطوعة ، فلا نجد امتداد لها ضمن المعالجة الدستورية ، وهو ما يعكس الأهمية الضئيلة لمثل هذه النصوص .
- أن القاعدة القانونية الرياضية في ميزان التدرج المعباري للنصوص القانونية هو تدرج ضعيف ، وتفسير ذلك أن المعالجة القانونية في القمة معدومة ، أي أنه كان من الأفضل البحث عن معالجة أكثر قوة ولو على سبيل المثال معالجة الجانب الرياضي بقانون عضوي ، فهذا الجانب لا يقل أهمية عن باقي المواضيع الأخرى والتي تم معالجتها بقوانين عضوية .

الصياغة الفنية للتشريعات الرياضية

لاحظنا ترابطا ونسجما كبيرين في المواضيع المعالجة والمطروقة ، ولنأخذ على سبيل المثال قانون رقم 04-10 المؤرخ في 14 أوت 2004 المتعلق بالتربية البدنية ((جريدة رسمية عدد 52)) ، فنلاحظ أن المشرع أحسن في الانتقال بين مواضيع هذا القانون وهو ما يعكس فهما كبيرا لهذا الموضوع ، بالإضافة إلى احترافية في الصياغة الفنية والقانونية ، فنجد أن المشرع في هذا القانون قد انطلق تراتبيا من المبادئ والأهداف إلى التربية البدنية والرياضية إلى الرياضة للجميع فرياضة النخبة والمستوى العالي ثم الرياضيون والتأطير ثم النوادي الرياضية والرابطات والاتحاديات الرياضية ثم المساعدات والمراقبة ثم الأجهزة الاستشارية وهياكل الدعم ثم التكوين والبحث ثم التمويل ثم التجهيزات والمنشآت الرياضية وصولا إلى العلاقات الرياضية الدولية فالأحكام الجزائية في الأخير ، وهو ما يعكس درجة التنظيم التي غالبا ما نجدها غائبة في معظم التشريعات في الجزائر ، كما أن توزيع المواد بين هذه المواضيع جاء منسجما وينتقد الحاجة والأهمية .

المحور الثالث : أسباب ضعف التشريعات الرياضية في الجزائر

إن المنتبج للجانب القانوني الرياضي لا بد أن يلاحظ نقصا في التشريع الرياضي ، وهو ما ينعكس سلبا على التنظيم ومن ثم الأداء ، وضعف التشريع الرياضي في الجزائر له أسبابه ومسبباته ولعل أهم الأسباب في نظرنا هي النقاط التالية :

01-- عدم وجود هيئات مختصة فنيا

إن عملية التشريع هي عملية غاية في الدقة والصعوبة ، كونها تبحث عن التنظيم وربط العلاقات ببعضها البعض ومحاولة التوفيق بين المصالح المتضاربة ، من خلال إيجاد نقاط تفاهم مشتركة وهذا الأمر ليس بالهين واليسير على من ليسه دراية بهذه المواضيع أي التنظيم والتوفيق بين المصالح ، لذا فإن جودة التشريع وتعظيمه لكافة المواضيع يتطلب هيئات مختصة ، دورها الأساسي البحث عن التشريع الملهم ، وهو ما لا يوجد في الجزائر ، فغياب هيئة مختصة بالتشريع الرياضي هي من أهم الأسباب التي حالت بين وجود تشريع رياضي متكامل في الجزائر .

02-- ضعف الهيئة التشريعية في إنتاج التشريع الرياضي

ذكرنا سابقا أن الهيئة المختصة دستوريا بعملية التشريع في الجزائر هي الهيئة التشريعية ، والملاحظ في دراسة إحصائية أن مجمل التشريع هو من إنتاج السلطة التنفيذية ، وهو ما يعكس في الأخير ضعف الهيئة التشريعية وتخلّفها عن القيام بدورها وما لهذا من تأثير على الجانب الرياضي .

03-- ضعف التطور الحاصل في الميدان الرياضي وأثره السلبي على تطور التشريع الرياضي

كما أدّ التطور الحاصل في الجانب الرياضي له انعكاساته إيجابا وسلبا على المردود التشريعي في الجانب الرياضي ، فمن المعلوم أن القاعدة القانونية هي آلية ووسيلة تبحث عن تنظيم المستحدث من الأمور ، وبالتالي نتكلم عن تشريع جديد في ظل مستحدثات جديدة ، أما في حالة غياب هذه المستحدثات فلا أهمية لتشريع جديد ، وهو المشكل الذي تعاني منه المنظومة القانونية الرياضية في الجزائر ، فالتطور الضعيف في الجانب الرياضي انعكس سلبا على المردود التشريعي ، لذا يجب البحث عن تطوير المجال الرياضي للوصول في النهاية إلى تشريع متكامل يتعزز بالدراسة والتنظيم لمجمل الحياة الرياضية .

المحور الرابع : تأثير ضعف التشريع الرياضي على الأداء الرياضي

كما أن لضعف الأداء الرياضي تأثيرا على التشريع الرياضي ، فإنه أيضا لضعف التشريع الرياضي انعكاسات سلبية على المردود والأداء الرياضي ، وتظهر هذه الآثار في النقاط التالية :

01 - تراجع المنتج الرياضي كما وكيفما

في ظل غياب التشريع الرياضي فإن الملاحظة الأولى التي يمكن ملاحظتها هو تراجع المنتج والأداء الرياضي كما وكيفما ، وهو الأمر الذي تعاني منه الرياضة في الجزائر ، فنحن اليوم أمام تراجع وتقهقر للأداء الرياضي من حيث العدد ، أي عدد الإنجازات والتتويجات ، وكذا نوعية هذه الإنجازات في معيار درجة أهمية المنافسة وكذا الحضور في هذه المنافسة .

02 - حدوث إختلالات في التنظيم القانوني نتيجة غياب الإطار القانوني الرياضي

كما أن غياب الإطار القانوني له من الآثار والانعكاسات السلبية ما يؤدي إلى حدوث إختلالات في التنظيم القانوني للحياة الرياضية ، فتتضارب بذلك الرؤى والمفاهيم وحتى الأهداف نتيجة هذا الأمر ، وهو ما ينعكس سلبا في النهاية على الأداء الرياضي وعلى الحياة الرياضية ككل .

03 -- غياب آلية مهمة ضابطة للحياة الرياضية

إن ضعف التشريع الرياضي له سلباته المباشرة على اجانب الرياضي ، وأكثر من ذلك فضعف التشريع الرياضي يؤدي في النهاية على غياب آلية غاية في الأهمية ، إنها الآلية التشريعية ، وهي آلية ضابطة للحياة الرياضية من خلال توضيح مجمل الجوانب وتحديد كافة المهام ، بالإضافة إلى نصها على الجزاءات التي يجب إعمالها في حالة المخالفة ، كما أن غياب هذه الآلية يترك المجال واسعا أمام الفوضى وتداخل الصلاحيات وتضارب المفاهيم واختلاط الأهداف ، فكل هذا لا يمكن معالجته إلا بإيجاد آلية فعالة تعمل أساسا في الآلية التشريعية ، أو من خلال التشريع الرياضي .

خاتمة:

في ختام هذه المداخلة يجب أن ننوه مرة ثانية على أهمية التشريع الرياضي ودوره في توفير جو من التنظيم والقدرة على ضبط الأمور وهو لب الرياضة وأحد أهم الأسباب التي تساعد على تحسين الأداء الرياضي ليكون بذلك محالا مهما للاستثمار وجلب رؤوس الأموال الضخمة التي تساعد في بناء الاقتصاد ، فلا يجب أن ينحصر تفكيرنا في مجرد إستعمال الرياضة للترفيه والبحث عن السلامة الجسدية من خلال الممارسة رغم أن هذه الأمور هي جوهر وأحد أهم نتائج الرياضة ، إلا أن الرياضة حاليا أخذت أبعادا أخرى وأهمية أوسع يجب مسايرة الدول التي خطت خطوات عملاقة في هذا المجال ، والبحث عن دور استثماري أقوى ، وهو شعار هذا الملتقى والذي يعكس جدية هذا الشعار وحاجة عنوان الملتقى ومدى مواكبة تفكير نخبة الرياضة للفكر الراقي الطموح .

قائمة المراجع:

- 01- احمد ماهر، المدخل للعلوم القانونية، طبعة 02، الرخانة، الجزائر، 1998.
- 02- يوسف الطاهري، الإستثمار في المجال الرياضي، الجزء الأول، طبعة 03، دار الأمل، 2002.
- 03- احمد جلال، أهمية التشريع في حياتنا، طبعة 01، دار الهدى، الجزائر، 2005.
- 04- قانون رقم 04-10 المؤرخ في 14 أوت 2004 المتعلق بالتربية البدنية ((جريدة رسمية عدد 52)) بتاريخ 2004/08/18.
- 05- مرسوم تنفيذي رقم 05-405 المؤرخ في 17 أكتوبر 2005 والمتعلق بكيفيات تنظيم الاتحادات الرياضية الوطنية وسيرها وكذا شروط الاعتراف لها بالمنفعة العمومية والمسالع العام. ((جريدة رسمية رقم 70)) بتاريخ 2005/10/19.